

## كلام في السياسة

## انتظار اليمن، أو الانتحار بقطع النفس

جان عزيز

كافأته على إقدامها صوب الغرب نووياً. وإذا تقدم السعوديون ستفهمهم بأنها هي من أعطاهم جائزة الترضية تلك، ليطمئنوا ويمشوا باتفاقها النووي. وإذا استنزف الطرفان طويلاً، من دون حسم ولا حزم، ستكون هي من سيلجأ إليه الجميع، من أجل صياغة تسوية تنزع اليمن من خارطتي النفوذ الإيراني أو السعودي، وتجعله أرضاً محايدة برعاية أميركية شبه مباشرة.

هو حساب مكيفللي بامتياز، قد يقول البعض. لكنه يظل حساباً مكشوفاً. لم تخفه واشنطن، ولم تخجل به، حتى أنها عرضته أمام شاشاتها الوطنية أمس الأول. يوم جاءت برئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي، وجمعت برئيسها باراك أوباما. ثم أنزلته في مقر ضيافة البيت الأبيض، في بلير هاوس. ليعقد من هناك بالذات مؤتمراً صحافياً، يعلن فيه أن حرب السعوديين على اليمن عمل «لا منطق فيه». وأنه ستترتب عليه كوارث إنسانية كبرى. وأنه يشبه ما أقدم عليه صدام حسين. ولم يكف خليفة نوري المالكي بهذا الموقف من بيت أوباما، بل أضاف أنه توافق مع مسؤولي الإدارة الأميركية حول تلك القراءة. فخرج طبعاً ناطق أميركي ببيان معلوك، من نوع أننا «لم ننتقد السعوديين». فيما فقد عادل الجبير صوابه واستدعى الصحافيين أنفسهم ليرد من مقر السفارة السعودية في واشنطن، على ضيف واشنطن في مضافة البيت الأبيض!

شيء ما من سياق الحرب على اليمن، يذكر بسياق الحرب على لبنان. مع بعض الفوارق والمفارقات طبعاً. لكن تبقى مشتركات عديدة، من الانقسامات العامودية للمجتمع، ولعنة حصرية الحدود، وأطماع الخارج وأحادية الشقيق والعدو، وحسابات البحر من أمامك والمجهول من ورائك... لكن رغم تلك الفوارق والجوامع، تظل المأساة الكبرى في أن فريق الصراع الأساسيين في بيروت، لا يزالان يعتقدان بأن ما يحصل في المنطقة، وفي اليمن تحديداً، سينتهي إلى انتصار كامل لفريق وهزيمة كاملة لفريق آخر. وهو ما يوجب رهانات هنا، وأوامراً هناك. فيما الصورة الدقيقة للوضع تشير بوضوح، إلى أن موازين القوى الثلاثة، لبنانياً، وإقليمياً ودولياً، تتجه إلى تكافؤ طويل جداً. وبالتالي إلى استدامة النزاع أكثر من قدرة أي طرف لبناني، وبالتالي أكثر من قدرة لبنان كوطن ودولة، على البقاء والحياة. هكذا يصير دفش الاستحقاقات اللبنانية إلى ما بعد انتظار الاستحقاق اليمني، وإلى ما بعد ما بعد نتائجه، نوعاً من أنواع الموت البطيء، أو الانتحار بالامتناع عن التنفس. فهل من يعي ذلك؟!

في علم الفيزياء السياسية، أن الحرب تنشأ وتولد وتتأسس وتنبثق، من المعادلة التالية: حين يقوم طرفان اثنان، على أرض واحدة، بقراءتين متناقضتين لحدث واحد. آخر تجسيد عملي لهذه القاعدة العلمية الجامدة، ما حصل في اليمن منذ 26 آذار الماضي. هناك ثمة أرض واحدة، عليها طرفان: الحوثي والسعودي. وهناك أيضاً، كان ثمة حدث واحد، اسمه الاتفاق بين إيران وأميركا والغرب، حول الملف النووي. هكذا، في لحظة من تطور المواقف، قرأ الحوثيون أن الاتفاق المذكور سيشكل فرصة لهم من أجل تمديد سيطرتهم على كل اليمن. بحيث يشكل التقارب الإيراني - الغربي عنصر قوة لحلفائهم في طهران، وبالتالي عامل دفع لهم، وتغطية دولية وغربية لنفوذهم، كجزء من النفوذ الإيراني الذي بات متناغماً مع السياسات الغربية، بحسب القراءة الحوثية. فحزمو أمرهم ومشوا صوب الجنوب. في المقابل، أجرى السعودي قراءة للحدث نفسه، بشكل مناقض. فهو اعتبر أن لحظة الاتفاق الغربي - الإيراني ستشكل «المومتوم» المثالي له للدخول إلى اليمن، وضرب الحوثيين فيه. وذلك على خلفية أن واشنطن الذاهبة إلى اتفاق الحد الأدنى مع خصمها الإقليمي، طهران، والتي تواجه ضغوطاً كبرى من حلفائها في الكيان الصهيوني، على خلفية هذا الاتفاق بالذات، لا بد أن تفكر بأن أي ثمن جانبي يمكن أن تدفعه لاسترضاء الحلفاء، سيكون مقبولاً. وأن أي ملف ثانوي بالنسبة إليها، يمكن أن يجعله جائزة ترضية لأصدقائها، تعويضاً عن اتفاقها مع طهران، سيكون عاملاً مساعداً على تقطيع موقفها الراهن. اقتنع السعوديون بفرصتهم، وبدأوا قصفهم من الجو.

هكذا، في لحظة واحدة، على أرض واحدة، وحيال حدث واحد، اعتقد كل من الحوثي والسعودي أن الفرصة متاحة أمام كل منهما، للسيطرة على اليمن. فكان الصدام فيزيائياً، وكانت المعركة عسكرياً وميدانياً. وكانت الحرب على اليمن، كما تقول لعبة الأطفال بالعصي، على دائرة مغلقة من رمل وتراب... بعد أسابيع أو أشهر أو سنوات، أي من الطرفين سيبدو مصيباً في حساباته؟ مسألة متروكة للخسائر والاستنزاف والأثمان المدفوعة بشرياً ومادياً. غير أن مسألتين يمكن الجزم في نتائجهما منذ اللحظة. أولاً أن اليمن كوطن ودولة سيكون قد دمر. وثانياً، أن واشنطن كمنسكة بخيوط مسرحنا، كما في مسرح الدمى، ستتكيف مع أي نتيجة تبلورها الدماء والآلام اليمنية. فإذا ربح الحوثيون، ستوحى لطهران بأنها

بزي والحوار:  
نمشي  
مع الحائط  
ونقول يارب  
الستره  
(هيلم)  
الموسوي



من يعتقد بأن الإشتباك السياسي الداخلي بين تيار المستقبل وحزب الله لا يتعدى كونه تضامناً مع الحليف الإقليمي لكل منهما حيال حرب اليمن منذ اطلاق «عاصفة الحزم». بل يلاحظ هؤلاء ان لا مبرر لخلاف لبناني - لبناني على بلاد بعيدة من لبنان، ولا قواسم في التاريخ والجغرافيا والاجتماع

والسياسة تجمعها بها. ليست اليمن مصر الخمسينات والستينات في حساب اللبنانيين، ولا فلسطيني الستينات والسبعينات، ولا السوريين والإسرائيليين في العقود التالية حتى الامس القريب، كي يختلفوا عليها في الداخل ويتسببوا - كما من قبل - بانفجار البلد وذهابه الى حروب اهلية.

## تقرير

## عميد حمود: سلّم على القضاء!

عميد حمود  
(عيسى)  
(صليبي)



في طرابلس». وعن الاتهامات التي ساقها قادة المحاور بأنه عزابهم، قال إن «الاتهامات الموجهة إليّ ليست جديدة. وهؤلاء تم الإيقاع بهم من قبل الأجهزة الأمنية ودفعوا ثمناً أكبر من الذنب الذي ارتكبوه. هم مضغوطون وأوقفوا على أساس صفقة وسيخرجون». وعن تحرك القضاء ضده، قال إنه مستعد للعودة إلى لبنان في حال استدعي رسمياً، قبل أن يستدرك قائلاً إن «الوضع الأمني ليس مريحاً، لأن حزب الله يتحكم في كل شيء». وكان المصري قد أدلى بإفادته الأخيرة من قفص المحكمة العسكرية، وأكد أنه يتلقى تهديدات من حمود بأنه لن يدعه يخرج من السجن.

بحث وتحزّ بحققهما، علماً بأن الجلسة في القضية المطلوب شهادته فيها أرجئت إلى 13 أيار المقبل. مصدر قضائي نفى لـ«الأخبار» ما أشيع عن إصدار مذكرة بحث وتحزّ بحقهما. فهل يصدر مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر المذكرة بعد شيوع مغادرته لبنان؟ ولماذا لم تصدر في الأساس حتى الآن، برغم توالي ورود دور حمود في اعترافات قادة المحاور؟ وفي اتصال أجرته قناة «ال بي سي» مع حمود من تركيا أمس، قال إنه موجود هناك منذ عشرة أيام، وهو شبه مقيم حيث يوجد أعمامه. ليس هارباً من شيء لأنه «أتشرف بكل ما قمت به ولعبت دور الإطفائي

عميد حمود غادر إلى تركيا. هكذا صدق قائد محور ستاركو الموقوف سعد المصري في جزمه لهيئة المحكمة العسكرية، الأربعاء الماضي، بأن حمود «لن يحضر كشاهد في ملفات أحداث طرابلس مهما فعلتم»، إذ كان من المقرر أن يحضر كشاهد للمرة الأولى مع مساعده أيمن الأبرش لاستجوابه حول اعترافات المصري وقائد محور البرانية زياد علوكي وغيرهما بأنه «من مؤل المجموعات المسلحة في التبانة ومن خلق المعارك» بحسب المصري. ولما لم يحضرا الأربعاء، كرر رئيس المحكمة العميد خليل إبراهيم استدعاءهما وأحال ملفهما على النيابة العامة العسكرية التي أصدرت مذكرة